



القضية عدد: 413597

تاريخ القرار: 1 جوان 2011

قرار في مادة تأجيل تنفيذ  
باسم الشعب التونسي،  
إن رئيس الأول للمحكمة الإدارية،



بعد الإطلاع على المطلب المقدم من الأستاذ نعيم الدين بن عيسى، نيابة عن شركة "كائن بشارع" القانونية عقاراً مسجلاً من شركة "قبالة محطة" صادر عن بلدية قبالة بتاريخ 30 مارس 2007 تحت عدد 5563 والمسلم في 4 ديسمبر 2009، وبما أنّه منوبيه باشرت إنجاز الأشغال التي بلغت نسبتها 50% على أساس التفويض الصادر عن الشركة البائعة صاحبة الترخيص المذكور والالتزام بكامل شروطه وذلك بعد حصولها على التمويل اللازم من البنك في إطار قروض موثقة برهمون عقارية في حدود ستة ملايين دينار، يكون المطلب الماثل قائماً على أسباب جدية خاصة وأنّ تقرير الاختبار أثبت عدم صحة الأساس الواقعي للقرار الطعن الذي يشكل سبباً لقرار الترخيص في البناء، بما يتنافى والمبادئ القانونية التي لا تحيي سحب المقررات الشرعية ولا إيقاف العمل بها، فضلاً عن أنّ تنفيذ ما اتخذته الإدارة من شأنه أن يتسبب للعارضه في نتائج يصعب تداركه المتمثلة في الفوائض اليومية المترتبة عن الاقتراض والتتعويضات عن عدم الوفاء بوعود البيع المبرمة مع الحرفاء وكلّ الخسائر الأخرى المترتبة عن فسخ العقود وضياع الفرص الجدية التفويت في الشقق وال محلات ومفعول الزمن وتأثيره في ارتفاع التكاليف.

وبعد الإطلاع على تقرير الأستاذ صالح الأخضر نعيم الدين بن عيسى، في الرد على المطلب الوارد على كتابة المحكمة في 17 ماي 2011 والذي دفع من خلاله بعدم القبول، ذلك أنّ الترخيص في البناء

لا يخص إلا صاحبه عملاً بأحكام الفصول 80 و 81 و 82 من مجلة التهيئة الترابية والتعهير، وبالتالي لا يجوز للعارضة طلب إيقاف تنفيذه لأنعدام صفتها ضرورة أن الأشغال التي تولّت إنجازها تغدو فاقدة للترخيص القانوني، ورفضه أصلاً ذلك أنه ثبت من المعاينة المجرأة في 19 مارس 2011 أن العارضة قامت بعديد الحالات التي تتعارض مع الترتيب العمراني الجاري بها العمل وأن ما انتهى إليه الخبرير ضمن تقريره المؤرخ في 21 أفريل 2011 لا يقوم حجّة من شأنها أن تدحض ما تضمنته المعاينة المذكورة، الأمر الذي يجعل الأسباب التي تأسّس عليها المطلب الماثل غير جديّة في ظاهرها وأن مطالبة العارضة بإيقاف الأشغال ليس من شأنها أن تسبب لها في نتائج يصعب تداركها.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفه بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نصحته وتمّمته وأخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعهير.

#### وبعد التأمل، صرّح بما يلي

حيث يهدف المطلب الماثل إلى الإذن بتأجيل وتوقيف تنفيذ الإستدعاء المؤرخ في 18 أفريل 2011. وحيث استقرّ فقه قضاء هذه المحكمة على عدم جواز الطعن في الأعمال القانونية التمهيدية أو غير التنفيذية.

وحيث أن الإستدعاء الموجه إلى العارضة لا يعدّ عملاً إدارياً تنفيذياً، كما أنه لا يؤثر بذاته في الوضعيّات القانونية السائدة، بما يجعله غير محرز على مقوّمات القرار الإداري القابل للطعن بالإلغاء، الأمر الذي يتعمّن معه رفض المطلب الماثل.

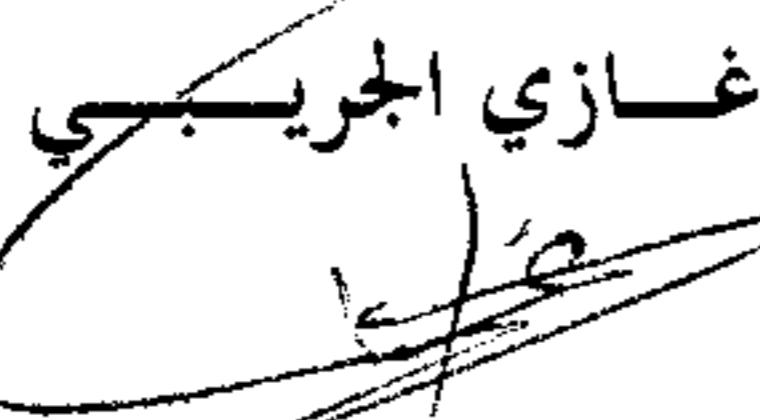
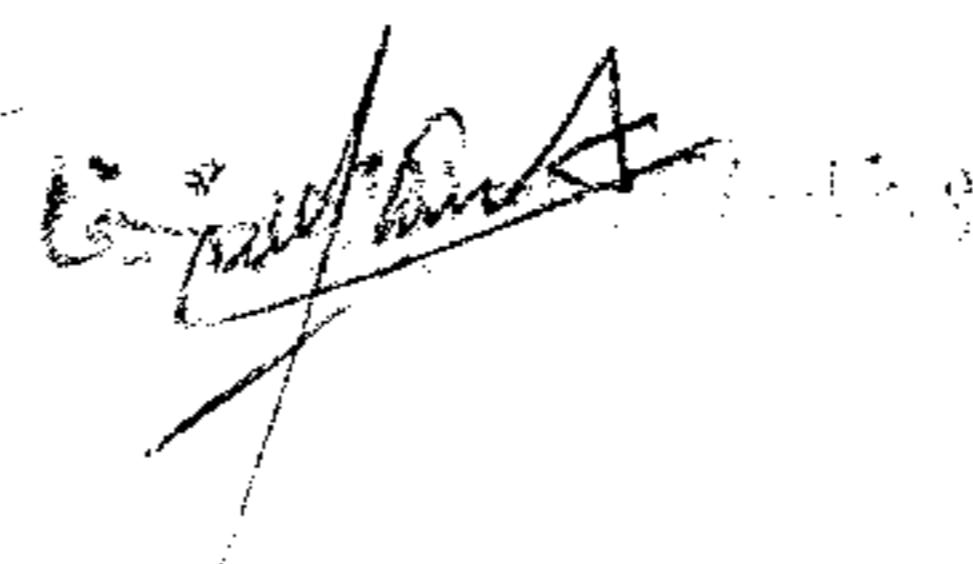
#### ولهذه الأسباب

قرر: رفض المطلب.

وصدر بمكتبنا في 1 جوان 2011

الرئيس الأول للمحكمة الإدارية

غازي الجريبي

الجهة المختصة